

الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

لجنة تحسين نوعية الحياة وتبادلات المجتمعات المدنية والثقافة

مشروع توصية

الهجرة الوافدة كمصدر تنمية

إن لجنة تحسين نوعية الحياة وتبادلات المجتمعات المدنية والثقافة:

1. تشدد على أن الهجرة تشكل أكبر تحديات عصرنا: عدم حل النزاعات القديمة مثل النزاع الفلسطيني الاسرائيلي - وظهور أزمات جديدة في ليبيا وسوريا على سبيل المثال إلى جانب الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي ولدت موجات هجرة لا سابقة لها.
2. ترى أن الاتجار بالكائنات البشرية الحاصل وحوادث الغرق في عرض البحر إنما تشكل أولوية مطلقة ينبغي مواجهتها بعزم بواسطة استراتيجيات مشتركة مع باقي الدول، بلدان العبور و البلدان الأصلية بالتنسيق مع الاتحاد الاوروبي.
3. تعبر عن تضامنها مع دول الضفتين الأكثر تضررا بسبب تدفق المهاجرين، مؤكدة بحزم على أن الحادث المأسوي الذي ذهب ضحيته ثمان مائة شخص قاصدين السواحل الإيطالية، لا يجب أن يتكرر. تؤكد على أن أعضاء الإتحاد من أجل المتوسط و مؤسسات الإتحاد الأوروبي يجب أن تتشاطر التكاليف و المسؤوليات المترتبة، هذه الدول يجب أن ترسي سياسة هجرة أكثر حزما لحل الأزمات الناتجة عن هذا التدفق، كذلك الإغاثة و إستقبال اللاجئين و طالبي اللجوء بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة.
4. تعتبر، على العموم، أن على الاتحاد الأوروبي إعادة النظر في سياسات الهجرة في المتوسط لتتخطى منظور الضفتين لصالح مشروع تنمية وشراكة مشترك، كفيل بالتجاوب مع حالات الطوارئ وتحويل موجات الهجرة إلى فرص تنمية وتعزيز التبادلات البشرية وتقاسم المعرفة وحرية الانتقال واحترام الثقافات والأديان على اختلافها. تصب التبادلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المصلحة السياسية والاستراتيجية لبلدان الضفتين الشمالية والجنوبية إذ تسهم في خلق منطقة مستقرة و متماسكة قادرة على التأثير عالميا.

5. تمثل مسألة الهجرة موضوعا متشعبا تستحيل مواجهته بصورة فعالة إن لم تؤخذ بعين الاعتبار النواحي الاقتصادية والاجتماعية وتلك المتعلقة بحقوق الانسان على حد سواء. لذا تدعو إلى التحول من مقاربة "إدارية" إلى إطار إنساني و إجتماعي ثقافي عن طريق تسهيل منح تأشيرات الدخول لأسباب إنسانية، أكاديمية، فنية، مهنية عبر خلق ثقافة هجرة بكل ما للكلمة من معنى، مما سيؤدي إلى زيادة الوعي بأن الوافدين يمثلون موردا اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا للمجتمعات المستقبلية ولمجتمعات بلدان الأصل، وعبر شجب كافة انواع تجريم الوافدين والتوظيف السياسي لظاهرة الهجرة.
6. تذكر أن العائد الذي ينتجه الأجانب يتجاوز إلى حد كبير المبالغ المرصودة لسياسات الاندماج في البلدان المستقبلية وأن الوافدين يشكلون المصدر الرئيسي لدعم البلدان النامية إذ تساوي تحويلاتهم المالية حوالي ثلاثة اضعاف القيمة الاجمالية المرصودة من الدول الغربية لصالح البلدان النامية. في أغلب هذه البلدان، تلت العائلات رهين بتحويلات المهاجرين لمقاومة الفقر.
7. تدعو الدول الاعضاء و مؤسسات الإتحاد الأوروبي إلى تسهيل موجات الهجرة من الجنوب إلى الشمال ومن الشمال إلى الجنوب: إذ إن إعادة توزيع فعلية لمقار الشركات سوف ينتج عنه طلب الانتقال خاصة بهدف التكوين و التأهيل. وفي الوقت نفسه، يُتوقع تطور النزعة الحالية نحو مزيد من الموجات شمال/جنوب في ضوء عدة عوامل مثل ديناميكية رجال الأعمال في بلدان ضفتي المتوسط الجنوبية والشرقية وسهولة الدخول إليها.
8. كما تدعو إلى تطوير شراكات الانتقال والهجرة الدورية من أجل تسهيل الدخول المؤقت إلى الاتحاد الاوروبي بالنسبة لمواطني البلدان من خارج الاتحاد مما سيحد من ظاهرة الهجرة السرية ويجعل بلدان الاصل تستفيد من الآثار الايجابية للهجرة وتتحاشي ما يعرف بـ"هجرة الادمغة". وترحب على هذا الصعيد باتفاقات حرية التنقل بين الاتحاد الاوروبي وكل من الأردن و المغرب و تونس آملة أن يسود هذا النموذج فيشمل المنطقة المتوسطة بكاملها.
9. تدعو الدول الأعضاء إلى أخذ كافة الإجراءات لتأمين اندماج المهاجرين بمجتمعات الإستقبال في جو من الحوار بين الأديان و إشراكهم فعليا في نواحي الحياة الإجتماعية والثقافية، وسياسات الجماعات المحلية عن طريق الحوار الممنهج.
10. تشدد على أن التربية تعد أحسن و سيلة للإندماج لمواجهة عدم التسامح والتمييز. إن منظور التعددية الثقافية في المدارس والجامعات يوطد الحوار والتفاعل مع الثقافات والأديان الأخرى ويشكل الأداة الأكثر فعالية من أجل تخطي العقبات وتشبيد منظور جديد للمواطنة يحترم الفوارق ويتشاطر القيم المشتركة.
11. تلاحظ أن التربية أداة لا غنى عنها من أجل تجنب التهميش الاجتماعي الذي قد يولد ظواهر خطيرة مثل ظاهرة "المقاتلين الأجانب". وتدعو على هذا الصعيد الدول الأعضاء إلى تتبع شرائح المواطنين الأكثر عرضة ومواجهة البروباغندا الإرهابية بغية خلق الاندماج ونتمين دور الشباب في المجتمع.

12. تطلب إذن أن تصبح التربية والتأهيل أولوية كافة دول المنطقة المتوسطية التي ينبغي أن تصير فضاء مشتركا من المعرفة عن طريق تعزيز برامج التبادل الجامعي والمهني والثقافي مما يسهل التواصل وتكامل القدرات.

13. ولذا تتمنّ برنامج "إيرازموس بلاس" الذي يضم في أداة واحدة مختلف مبادرات الاتحاد الأوروبي في هذا المجال ويشكل خطوة إلى الأمام لصالح تنقل الطلاب والباحثين والاساتذة الجامعيين، مع الإشارة إلى الحاجة إلى مزيد من الجهود كي يصير البرنامج متاحا حتى أمام من يواجه صعوبات في المشاركة خصوصا فئة النساء و الشباب.

14. ترحب بشكل إيجابي باعلان وزراء بلدان مجموعة 5 + 5 بمديرد في شهر آذار/مارس 2015 حول التكامل في مجالات التأهيل والبحث والابتكار، واطلاق برنامج عمل 2015-2016 الذي دعي فيه أمين الاتحاد من أجل المتوسط للاضطلاع بدور مؤسساتي يضمن تطبيق ومتابعة المبادرات المقترحة.

15. نظرا لأهمية المواضيع المذكورة والتواصل المستمر بين جمعيتنا البرلمانية والأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط، وبغية وضع أجندة مشتركة للمتوسط، تدعو الأمين العام كي يرفع تقارير إلى لجنة الثقافة في الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط بصورة منتظمة حول تطورات هذا البرنامج و البرامج الأخرى المتعلقة بصورة خاصة ب: الجامعة الأوروبية المتوسطية بمدينة فاس المتوقع انطلاقها في السنة الجامعية 2015/2016، "High Opportunity for Mediterranean Executive Recruitment (HOMERe)"، تطوير الصناعة الثقافية و الإبتكار بجنوب المتوسط، تكوين مواطنين مسؤولين: دعم التربية المدنية بغية تجنب العنف، التكوين في مجال الأمن الغذائي و التنمية القروية.

16. وترى، بالنسبة إلى هذا المجال الأخير، أن من المناسب ربط هذا المشروع بالحدث العالمي المتمثل بمعرض "إكسبو 2015" تحت شعار "تغذية الكوكب، طاقة من أجل الحياة"، كما تدعو إلى تثمين الاسهام القيم والذي لا غنى عنه للعديد من العمال الوافدين في الاقتصاد الزراعي ببلدان عدة، وذلك عن طريق حملة توعوية لإبراز أن العمال الأجانب يشكلون عنصرا لا بديل عنه من أجل ضمان صدارة الصناعة الزراعية الغذائية الأوروبية المتوسطية في العالم.

17. بغية تفعيل هذه التوصية، تدعو المؤسسات الأوروبية إلى الأخذ بعين الإعتبار مراجعة السياسة الأوروبية بخصوص الجوار.